

Distr.: General
2 February 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة
تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغيلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣ لمحة عامة عن الإقليم .
٥ أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية .
٦ ثانياً - الميزانية .
٧ ثالثاً - الظروف الاقتصادية .
٧ ألف - لمحة عامة .
٧ باء - السياحة .
٨ جيم - الخدمات المالية .
٩ دال - الزراعة ومصائد الأسماك .
١٠ هاء - البنية التحتية .

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحوالها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وترد تفاصيل إضافية في أوراق العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع التالي: www.un.org/ar/decolonization/workingpapers.shtml.



- ١٠ النقل والاتصالات والمرافق العامة واو -
- ١١ الأحوال الاجتماعية رابعا -
- ١١ لحة عامة ألف -
- ١١ التعليم باء -
- ١١ الصحة العامة جيم -
- ١٢ الجريمة والسلامة العامة دال -
- ١٢ حقوق الإنسان هاء -
- ١٣ البيئة خامسا -
- ١٤ العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين سادسا -
- ١٤ مركز الإقليم في المستقبل سابعا -
- ١٤ موقف حكومة الإقليم ألف -
- ١٤ موقف الدولة القائمة بالإدارة باء -
- ١٤ الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة جيم -

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: أنغيلا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا للميثاق، وتديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

مثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم أليستايير هاريسون (٢٠٠٩-٢٠١٣).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بُعد ٢٤٠ كيلومترا إلى الشرق من بورتوريكو، و ١١٣ كيلومترا إلى شمال غرب سانت كيتس ونيفس، و ٨ كيلومترات إلى الشمال من سانت مارتين/سان مارتين. وتضاريس الإقليم منبسطة نسبيا تتخللها هضاب قليلة متموجة بارتفاع أقصاه ٢١٣ قدما.

مساحة الأرض: ٩٦ كيلومترا مربعا. وتمتد الجزيرة الرئيسية طولا على مسافة أقصاها ٢٦ كيلومترا وعرضا على مسافة أقصاها ٥ كيلومترات.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١٧٨ ٩٢ كيلومترا مربعا^(١).

عدد السكان: ٢٠٠ ١٤ (تقديرات عام ٢٠١٠).

اللغات: يتكلم الإنكليزية ٩٩ في المائة من السكان. ويتكلم البعض أيضا الإسبانية والصينية. العاصمة: ذي فالي.

رئيس حكومة الإقليم: الوزير الأول هيوبرت ب. هيوز.

الانتخابات: جرت آخر انتخابات في شباط/فبراير ٢٠١٠؛ ومن المقرر إجراء الانتخابات المقبلة في آذار/مارس ٢٠١٥.

الأحزاب السياسية الرئيسية: جبهة أنغيلا المتحدة؛ حركة أنغيلا المتحدة؛ تحالف أنغيلا الوطني الاستراتيجي؛ الحزب الديمقراطي الأنغلي.

الهيئة التشريعية: مجلس النواب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي: ٨ ٨٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (تقديرات عام ٢٠٠٩).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والتحويلات.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

معدل البطالة: ٨ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٠).

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي، ويبلغ سعر صرفه ٢,٧٠ تقريبا مقابل دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة.

لحة تاريخية موجزة: الأراواك هم السكان الأصليون لهذا الإقليم الذي استعمره المستوطنون البريطانيون والأيرلنديون في عام ١٦٥٠، وارتبط دوريا بسانت كيتس ونيفس وكذلك بمياكل إقليمية مختلفة. وفي عام ١٩٨٠، أصبح الإقليم تابعا للمملكة المتحدة.

(أ) بيانات مأخوذة من مشروع "Sea around Us"، الجاري تنفيذه بالتعاون بين جامعة بريتيش كولومبيا ومجموعة بيو لحماية البيئة (www.searounds.org).

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - ينص مرسوم دستور أنغيلا، الذي بدأ نفاذه في عام ١٩٨٢ وعُدّل في عام ١٩٩٠، على أن حكومة أنغيلا تتألف من حاكم ومجلس تنفيذي ومجلس نواب. ويتولى الحاكم الذي يعينه التاج البريطاني المسؤولية عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي (بما في ذلك دائرة الشرطة والسجون)، والخدمات المالية الدولية وتنظيمها، والتعيينات في وظائف الخدمة العامة، وتطبيق أحكام وشروط الخدمة العامة على موظفي الحكومة. ويتعين على الحاكم أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتصرف وفقا لمشورته فيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينص المرسوم على أن التاج البريطاني يحتفظ بسلطة سن القوانين، بمشورة مجلس الملكة الخاص، من أجل بسط السلام والنظام والحكم الرشيد في أنغيلا.

٢ - ويتألف المجلس التنفيذي للإقليم من الوزير الأول وما لا يزيد على ثلاثة وزراء آخرين وعضوين بحكم المنصب (هما النائب العام ونائب الحاكم). ويضطلع الحاكم بدور رئيس المجلس. ويُنتخب مجلس النواب لمدة خمس سنوات، ويضم رئيسا، وما لا يقل عن سبعة أعضاء يُنتخبون من دوائر انتخابية لكل منها ممثل واحد، ونفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما، وعضوين يعينهما الحاكم، أحدهما بمشورة الوزير الأول والثاني بعد التشاور مع الوزير الأول وزعيم المعارضة، حسب الاقتضاء.

٣ - وأدت الانتخابات العامة التي أجريت في أنغيلا في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ إلى تغيير الحكومة من جبهة أنغيلا المتحدة، وهي تحالف بين الحزب الديمقراطي الأنغلي وتحالف أنغيلا الوطني، إلى حركة أنغيلا المتحدة بقيادة هيوبرت ب. هيوز.

٤ - وقانون أنغيلا هو نظام القانون العام المطبق في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى جانب جميع التشريعات الموروثة عن الدولة المشتركة السابقة، دولة سانت كيتس - نيفس - أنغيلا، حتى آب/أغسطس ١٩٧١، والتشريعات المحلية التي سنت منذ ذلك التاريخ. وتتولى تطبيق القانون المحكمة العليا لشرق الكاريبي، وهي محكمة متنقلة مقرها الرسمي في سانت لوسيا، وتتألف من محكمة استئناف ومحكمة عدل عليا ومحاكم ذات اختصاص جزئي ومحكمة صلح. وينص القانون الخاص بالأقاليم البريطانية الواقعة ما وراء البحار، الصادر في عام ٢٠٠٢، على منح الجنسية البريطانية لمواطني الأقاليم البريطانية الواقعة في ما وراء البحار.

٥ - وكان يُتوقع الشروع في عام ٢٠١٠ في مناقشات مع المملكة المتحدة بشأن مشروع دستور جديد، وسط توتر العلاقات بين الحاكم وحكومة الإقليم الجديدة بخصوص المسائل الميزانية والاقتصادية. واستمر التوتر في عام ٢٠١١ وتضمن أعمال "عصيان مدني" قادها

الوزير الأول. وفي غضون ذلك، بحسب ما ذكرته المملكة المتحدة، أنشأت أنغيلا في عام ٢٠١١ فريقاً آخر لصياغة دستور جديد. ويرأس الفريق هـ. كليفتون نايلز، وهو رجل دين متقاعد من أتباع الكنيسة الميثودية.

٦ - وذكرت تقارير وسائط الإعلام أن دعوات المطالبة بالاستقلال، الصادرة في عام ٢٠١١، بما في ذلك الدعوات التي أصدرها الوزير الأول، لم تلق تجاوباً كبيراً. ومع ذلك، يبدو أن المشاركين في منتدى عن استقلال أنغيلا عقده المجلس الوطني للشباب في أنغيلا في منتصف السنة، وأذيع على الهواء مباشرة، قد وافقوا على ضرورة مواصلة السعي لتحقيق استقلال أنغيلا السياسي بوصفه الخطوة التالية على طريق التقدم الدستوري.

ثانياً - الميزانية

٧ - عُرضت ميزانية عام ٢٠١١ على مجلس النواب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ للموافقة عليها، ومُنحت الموافقة في نيسان/أبريل ٢٠١١. وذكرت المملكة المتحدة أن النفقات المتكررة بلغت ١٨٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وأن النفقات الرأسمالية بلغت ٢٣ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. وبلغ الاحتياطي مليوني دولار من دولارات شرق الكاريبي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقدرت الإيرادات المتكررة بمبلغ ١٧٧ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، أعلن الحاكم عن موافقته على تشريع يفرض ضريبة الاستقرار المؤقتة، وعلى تعديلات الرسوم الجمركية الإضافية وضريبة النفط التي أقرها مجلس النواب في وقت سابق. وأشار الحاكم كذلك إلى أن التدابير الثلاثة تشكل التدابير الجديدة اللازمة لتنفيذ تسوية الميزانية لعام ٢٠١١. وأجريت مفاوضات مطولة بشأن ميزانية عام ٢٠١٢ بين الدولة القائمة بالإدارة والإقليم، وأدت إلى استخدام ميزانية مؤقتة تستند إلى تكاليف عام ٢٠١١.

٩ - ولا توجد في أنغيلا ضرائب على الدخل أو التركات أو المكاسب الرأسمالية أو الشركات أو القيمة المضافة أو البضائع والخدمات. وتواصل حكومة الإقليم دراسة هذه المسألة ولا سيما بشأن أثر انخفاض الضرائب على اقتصاد الإقليم واحتياجات القطاع العام.

١٠ - وبدعوة من الوزير الأول ووزير المالية، وبناء على المناقشات السنوية بشأن السياسات المشتركة للبلدان الأعضاء في الاتحاد النقدي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، زار أنغيلا في الفترة من ١٩ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١ فريق من موظفي صندوق النقد الدولي للمشاركة في الحوار الثنائي الرسمي الأول بين الصندوق والإقليم. ووجد فريق الصندوق

أن وضع هيكل مالي جديد يمكن أن يحقق توازنا أفضل بين الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي ويمكن أن يتوافق مع الموارد المتاحة ويتيح بناء مخزون احتياطي في فترات الانتعاش. ويجري التخطيط لإصلاح ضريبي شامل يهدف إلى تحسين كفاءة وعدالة النظام الضريبي وتبسيط هيكل التعريفات. واعتُبر أن لا مفر من تخفيض جزء من الزيادات التي نص عليها القانون الحكومي المتعلق بالأجور، التي تضاعفت خلال سنوات الازدهار الاقتصادي.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١١ - ذكرت حكومة المملكة المتحدة أن الناتج المحلي الإجمالي للإقليم لعام ٢٠١٠ بلغ حوالي ٥٧٦ مليونا من دولارات شرق الكاريبي، ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة حوالي ٦,٥ في المائة عن السنة السابقة. وكان قطاع صناعة الفنادق والمطاعم هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ (بنسبة بلغت نحو ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وكان قطاع البناء هو المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨، ولكن الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي الذي رافقها أدبيا إلى تراجع قطاع صناعة البناء بنسبة ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٠. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، كان القطاع العام أكبر أرباب العمل في الجزيرة، بينما تراجع أداء القطاع الخاص. وذكرت النتائج التي توصلت إليها بعثة صندوق النقد الدولي أن توقعات النمو تقتضي توخي الحذر بسبب انخفاض الإنفاق الرأسمالي وإغلاق فندق فخم ومركز اتصال في الآونة الأخيرة.

١٢ - والصناعات الرئيسية في أنغيلا هي السياحة، وتأسيس الشركات الخارجية وإدارتها، والأعمال المصرفية. وقطاع السياحة هو المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي. ويتأثر اقتصاد أنغيلا تأثرا شديدا بالركود في الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط العالمية وظروف الطقس غير المؤاتية.

باء - السياحة

١٣ - ذكرت المملكة المتحدة أن دراسة أنجزت في عام ٢٠١١ لوضع خطة رئيسية للسياحة أوصت بسيناريو لتحقيق معدل نمو متوسط، وتوقعت فيه أن يسجل قطاع السياحة نموا بنحو ٧,٥ في المائة سنويا خلال العقد المقبل. وقد أيد المجلس التنفيذي مستوى النمو الموصى به، ووافق أيضا على تنفيذ استراتيجيات وبرامج مختلفة لتحقيق هذا الهدف. وتضطلع وزارة المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار والتجارة والسياحة بمسؤولية تنفيذ الخطة الرئيسية

للسياحة، في حين أن مجلس السياحة في أنغيلا ورابطة الفنادق والسياحة في أنغيلا يتوليان تسويق وترويج المنتج السياحي للإقليم.

١٤ - وذكرت بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت الإقليم في عام ٢٠١١ أن حجم أنغيلا الصغير أدى إلى تضخيم دورة الازدهار/الكساد المرتبطة بالأزمة العالمية، حيث أنها استفادت مؤخرا من مشروعين سياحيين كبيرين واجها صعوبات فيما بعد. وقد بدأ المشروعان، حسبما يبدو، بالعودة إلى المسار الصحيح، وظل قطاع السياحة الرفيعة المستوى قادرا على التكيف.

جيم - الخدمات المالية

١٥ - يوجد في أنغيلا قطاع مالي دولي صغير، متخصص في التأمين، وصناديق الاستثمار المشتركة، وتسجيل العقود الاستثمارية والشركات، وتضطلع المملكة المتحدة بالمسؤولية المباشرة عن تنظيمه. وذكر تقرير صادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ عن معهد البحوث التابع للرابطة الدولية للتعليم، باسم مجلس النقابات العالمية، بعنوان "الضرائب المفروضة على الشركات العالمية والموارد اللازمة لتوفير خدمات عامة جيدة" أن الشركات الأجنبية تدفع رسوم ترخيص للعمل في أنغيلا.

١٦ - ومفوضية الخدمات المالية في أنغيلا، المنشأة في عام ٢٠٠٤، هي هيئة تنظيمية مستقلة تركز على منح الرخص، والإشراف على الرخص، والرصد العام للخدمات المالية، واستعراض التشريعات القائمة المتعلقة بالخدمات المالية، ووضع توصيات لسن تشريعات جديدة، وكذلك التواصل مع السلطات التنظيمية الأجنبية والدولية.

١٧ - ورحبت بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت الإقليم في عام ٢٠١١ بجهود المفوضية الرامية إلى تعزيز الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية، ولا سيما في ضوء عجز شركتي تأمين إقليميتين، وإلى تكتيف التنسيق مع المصرف المركزي لشرق الكاريبي والهيئات التنظيمية الإقليمية الأخرى. وذكرت أن القطاع المالي المعني بالشركات الخارجية يوفر نوعا من القدرة على تنويع الاقتصاد، ولكن ينبغي التفكير مليا في التوازن بين الفوائد الاقتصادية المحتملة والتكاليف التنظيمية وخطر تشويه السمعة.

١٨ - وفي عام ٢٠١١، نشر المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تقريرا عن أنغيلا بناء على استعراض للأقران. وأشار الاستعراض الذي أجراه المنتدى العالمي إلى أن أنغيلا تملك نظاما متينا لمكافحة غسل الأموال، ولديها شروط واضحة تفرض على الشركات العادية

والشركات التجارية الدولية والشراكات والمؤسسات أن تحتفظ بالمعلومات المتعلقة بالملكية والهوية. ووجد فريق التقييم أن من بين ١٠ عناصر أساسية جرى اختبارها وفقا للشروط العامة التي يطبقها المنتدى العالمي لدى إجراء استعراضات الأقران، لم تفتقر أنغيلا إلا لعنصر واحد يتعلق بالسجلات المحاسبية.

١٩ - وذكرت حكومة الإقليم أن أنغيلا تظل ملتزمة بتلبية المعايير الدولية المتعلقة بالشفافية وتبادل المعلومات، وتقر بأن التزامها ضروري لنجاحها كمرکز للخدمات المالية.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٠ - النشاط الزراعي في أنغيلا محدود النطاق بسبب فقر التربة وعدم انتظام سقوط الأمطار. ومع ذلك لا تزال الزراعة تؤمن جزءا من سبل معيشة السكان المحليين.

٢١ - وقدرت حكومة الإقليم أن مجموع كميات الأسماك التي صيدت في عام ٢٠١٠ بلغ نحو ٤٦١ طنا، وبلغت قيمتها نحو ١٥,١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وهي أقل قليلا من مردود عام ٢٠٠٩، حيث قُدرت تلك الكميات بنحو ٤٩٣ طنا، بقيمة ١٧ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

٢٢ - وفي عام ٢٠١١، بذلت وزارة الداخلية والموارد الطبيعية والأراضي والتخطيط العمراني، من خلال إدارة المصائد السمكية والموارد البحرية، جهودا متجددة لتيسير تشكيل رابطة وطنية لصيادي الأسماك بوصفها خطوة أولى نحو تأسيس تعاونية لصيادي الأسماك. ويُنظر إلى صيد الأسماك بوصفه عنصرا يساهم مساهمة قيمة في كفالة سبل العيش لكثير من الأنغليين، وبوصفه قادرا على المساهمة بقدر أكبر بكثير في تنمية الإقليم.

٢٣ - وذكرت تقارير وسائط الإعلام أن الموائل البحرية والأرصدة السمكية القريبة من شواطئ أنغيلا تواجه تهديدات نابعة من مصادر ضغط بشرية وطبيعية على حد سواء. وأدى ذلك، بدوره، إلى تراجع صحة النظام الإيكولوجي البحري وسلامته. وفي عام ٢٠١١، سعت إدارة المصائد السمكية والموارد البحرية، بدعم من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، إلى تحسين قدراتها في مجال إنفاذ القوانين المتعلقة بمصائد الأسماك وإدارتها، عن طريق تنمية المهارات النظرية والعملية والقائمة على المعرفة. ولهذا الغرض، نُظمت حلقات عمل تدريبية بشأن إدارة مصائد الأسماك وإنفاذ القوانين المتعلقة بها.

هاء - البنية التحتية

٢٤ - ذكرت المملكة المتحدة أن مستوى تطوير البنية التحتية لم يتجاوز الحد الأدنى، وذلك نتيجة للانكماش الاقتصادي خلال السنوات القليلة الماضية، وأن عام ٢٠١٠ كان عاما شديدا القسوة بالنسبة لأنشطة التنمية. وذكرت حكومة الإقليم أن الإنفاق على صيانة الطرق في جميع أنحاء الجزيرة قد بلغ في عام ٢٠١٠ نحو ٠,٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ويوجد في أنغيلا نحو ١٧٥ كيلومترا من الطرق العامة، و ٨٠ في المائة منها معبدة.

٢٥ - وتتولى سلطة الموانئ والمطارات في أنغيلا، وهي كيان شبه مستقل ومكتفٍ ذاتيا، إدارة عمليات المطارات والموانئ على أساس تجاري. وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠١٠، تم تغيير اسم مطار وولبليك إلى مطار كلايتون ج. لويد الدولي، باسم أول طيار في الجزيرة وأول شخص يمتلك طائرة في أنغيلا. وهذا المطار، الواقع على مشارف مدينة ذي فالي، هو المطار الوحيد في الجزيرة، ويخدم الطائرات التجارية والخاصة على حد سواء، ويتضمن قاعدة ثابتة لتقديم خدمات الطيران. وتوجد رحلات جوية يومية من وإلى المطارات الدولية في أنتيغوا وسانت مارتين وبورتوريكو وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وأشارت بعثة صندوق النقد الدولي التي زارت الإقليم في عام ٢٠١١ إلى ضرورة تحسين إمكانية الوصول إلى الجزيرة جوا وبحرا.

واو - النقل والاتصالات والمرافق العامة

٢٦ - تمثل سيارات التاكسي وسيلة النقل العام الوحيدة في أنغيلا، ولكن استئجار السيارات متاح على نطاق واسع. ولدى أنغيلا نظام هاتفي داخلي حديث يتضمن العديد من البوابات الخارجية، مما في ذلك عدة محطات لإعادة البث بالموجات المتناهية الصغر إلى سانت مارتين/سان مارتين، بالإضافة إلى وصلة أرضية بالألياف الضوئية في جزيرة تورتولا لإيصال المكالمات الدولية، كما يجري التنافس على تقديم خدمات الهاتف المحمول والخطوط الأرضية والإنترنت.

٢٧ - وتهدف سياسة الطاقة التي اعتمدها حكومة الإقليم إلى أمور منها التقليل من اعتماد الإقليم على الوقود الأحفوري لأغراض توليد الطاقة والنقل، واستخدام الموارد المتجددة المتاحة محليا كطاقة الرياح والطاقة الشمسية إلى أقصى حد ممكن ودعم وتنمية قاعدة الكفاءات المحلية في قطاع توليد الطاقة. وفي هذا السياق، ذكرت المملكة المتحدة أن شركة كهرباء أنغيلا تواصل العمل في إطار شراكة مع حكومة الإقليم على تنفيذ مبادرات تتعلق بالطاقة المتجددة.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - لحة عامة

٢٨ - كما ذكر سابقاً، خلص المشروع القطري لتقييم الفقر في أنغيلا، الذي نُشرت نتائجه في عام ٢٠١٠، إلى عدم وجود سكان يعانون من فقر مدقع أو عوز شديد. ولدى أنغيلا نظام للضمان الاجتماعي يشرف عليه مجلس أنغيلا للضمان الاجتماعي.

٢٩ - وفيما يخص الأطفال والأسر في أنغيلا، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة معلومات أساسية عامة في تقريرها لعام ٢٠١١ المتعلق بالبرنامج القطري المتعدد البلدان في شرق الكاريبي.

باء - التعليم

٣٠ - ذكرت المملكة المتحدة أن إدارة التعليم تضع مسألة تطوير محو الأمية على رأس أولوياتها للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥. ولا يُعرف حالياً معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار. ولذا توجد رغبة قوية في إجراء مسح بشأن محو الأمية. والتعليم في أنغيلا مجاني وإلزامي لمن تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و ١٧ عاماً (لمزيد من التفاصيل، انظر (A/AC.109/2011/2).

٣١ - وتتولى وحدة التطوير المهني التابعة لإدارة التعليم، ومركز التعليم المفتوح التابع لجامعة جزر الهند الغربية، تقديم خدمات التعليم العالي في أنغيلا، ويوفران التدريب لمعلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية وبرامج تدريبية على المهارات الأساسية. ويوفر فرع مركز التعليم المفتوح طائفة من برامج التعليم عن بُعد للطلاب في الإقليم، استناداً إلى النظام المتبع في جامعة جزر الهند الغربية. وقد أنشئت الكلية المتوسطة لأنغيلا في آذار/مارس ٢٠٠٩، استجابة لتفاقم نقص عدد الموظفين المهرة في قطاعي الضيافة والبناء الشديدي الأهمية.

جيم - الصحة العامة

٣٢ - تضطلع هيئة الصحة في أنغيلا بالمسؤولية عن جميع الخدمات الصحية الأولية والثانوية والشخصية. وتتولى وزارة التنمية الاجتماعية تنظيم ورصد قطاعي الصحة العام والخاص، بما في ذلك الإشراف على هيئة الصحة، وتضطلع بمهام وضع السياسات والأنظمة المتعلقة بالخدمات الصحية. وتشمل أولويات حكومة الإقليم في مجال الصحة، التي تم تحديدها في الخطة الاستراتيجية للصحة التي تشمل الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤، تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وتدعيم الوظيفة التنظيمية لوزارة الصحة، واستحداث نظم

للمعلومات في مجال الصحة والتركيز بشدة على الأمراض المزمنة غير المعدية والصحة العقلية. وذكرت المملكة المتحدة أن ميزانية عام ٢٠١١ تضمنت مخصصات قدرها ١٦,٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لتمويل هيئة الصحة.

٣٣ - وتوجد في الإقليم ثلاثة مراكز صحية، بمعدل مركز واحد لكل منطقة، بالإضافة إلى مستشفى واحد هو مستشفى الأميرة ألكسندرا. وفي الحالات التي تقتضي عمليات جراحية رئيسية، يُنقل المرضى عادة إلى جزيرة مجاورة.

دال - الجريمة والسلامة العامة

٣٤ - ذكرت المملكة المتحدة أن معدلات الجريمة في أنغيلا مازالت منخفضة مقارنة بالأرقام الإقليمية والدولية. ومازالت الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات ذات أولوية في نظر قوة الشرطة الملكية في أنغيلا حيث إن السطو والسرقعة يمثلان أهم الجرائم المرتكبة.

٣٥ - وذكرت المملكة المتحدة أن وحدة الاستخبارات المالية تعمل بوصفها السلطة المعنية بالإبلاغ عن غسل الأموال في أنغيلا، وتجري وحدة التحقيق في الجرائم المالية مجموعة واسعة من التحقيقات في الجرائم المالية، بما في ذلك التحقيقات في جميع جرائم غسل الأموال وقضايا استرداد الأموال في إطار القانون المدني.

٣٦ - وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية، قررت السلطة القائمة بالإدارة في عام ٢٠١١ أن تنشر قوة مساعدة تابعة للأسطول الملكي مجهزة خصيصا لتقديم الدعم لجهود الاغاثة في حالات الكوارث وجهود مكافحة المخدرات في الأقاليم البريطانية الواقعة في ما وراء البحار في منطقة البحر الكاريبي، وذلك لتنفيذ القرارات المنبثقة عن الاستعراض الذي أجرته مؤخرا بشأن استراتيجيتها الدفاعية والأمنية.

هاء - حقوق الإنسان

٣٧ - ينص دستور أنغيلا على أن لكل شخص في أنغيلا الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، والتمتع بالممتلكات، والتمتع بالحماية التي يوفرها القانون، وحرية الضمير والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في أن تُحترم حياته الخاصة والعائلية. وحيثما توجد قيود على تلك الحقوق، فهي موضوعة لضمان ألا يؤدي تمتع الفرد بها إلى المساس بحقوق وحرريات الآخرين أو بالمصلحة العامة.

٣٨ - وتطبق في أنغيلا اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع

أشكال التمييز العنصري. وتطبق أيضا في أنغولا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ويحق للأفراد رفع دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد استنفاد سبل الانتصاف في الإقليم.

خامسا - البيئة

٣٩ - الكيانات الرئيسية المعنية بالمسائل البيئية في أنغولا هي إدارة شؤون البيئة، وإدارة الزراعة، وإدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية، والصندوق الاستئماني الوطني الأنغولي. وفي عام ٢٠١٠، وافقت حكومة الإقليم على التعاون مع الإدارات الحكومية في المملكة المتحدة من أجل إدارة البيئة الطبيعية وتأثير تغير المناخ في الإقليم، ومازلت هذه العملية مستمرة.

٤٠ - وفي عام ٢٠١١، ورد في نشرة صحفية صادرة عن حكومة الإقليم أن مرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي قد مَوَّل عددا من البرامج الرامية إلى الحد من المخاطر، والانتعاش بعد وقوعها، والتخفيف من آثارها، وشملت تلك البرامج شراء مولدات كهربائية احتياطية؛ وبناء محطة إطفاء؛ وتحسين البنية التحتية الوطنية لإدارة الكوارث وبناء وحدة تخزين وأماكن تشغيل مؤقتة لمركز عمليات الطوارئ؛ وشراء معدات لمحطات الرصد الجوي وإدخال عدد منها في الخدمة؛ وشراء مقطورة لنقل المواشي من المناطق المعرضة للفيضانات حين المرور بأحوال جوية سيئة.

٤١ - وعلاوة على ذلك، ذكرت تقارير إعلامية أنه يجري حاليا في أنغولا تطوير أنظمة الطوارئ لمواجهة الأخطار، في إطار المبادرة الإقليمية للحد من المخاطر التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمكين أنغولا من استخدام البروتوكول الموحد للتنبيه، الذي يمثل المعيار الدولي لأنظمة التنبيه.

٤٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أصدرت وزارة شؤون البيئة والغذاء والريف في المملكة المتحدة ورقة بعنوان "البيئة في أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة: الدعم المقدم من حكومة المملكة المتحدة والمجتمع المدني"، وتتعلق بخدمات المشورة والدعم المتاحة للأقاليم في مجالات اختصاص الوزارة، وسلطت الضوء على توافر الأموال لدى الوزارة لذلك الغرض.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٣ - أنغيلا عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي، ومصرف التنمية الكاريبي. ومنذ عام ١٩٩٨، ظل الإقليم عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتشارك أنغيلا أيضا في أعمال منظمة دول شرق البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية بوصفها عضوا منتسبا. وهي عضو في فرقة العمل الكاريبية للإجراءات المالية، المكرسة لمكافحة غسل الأموال في منطقة حوض الكاريبي.

٤٤ - وأنغيلا مرتبطة بالاتحاد الأوروبي، بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي تابعا للمملكة المتحدة، ولكنها ليست جزءا منه. وذكرت المملكة المتحدة أنه ما زال يتعين على الإقليم إنشاء علاقة مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

٤٥ - وتتعاون حكومة الإقليم تعاوننا مباشرا مع حكومات منطقة البحر الكاريبي وتشارك في المشاريع الإقليمية لشبكات المنظمات والوكالات الدولية، بما في ذلك منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٦ - أُشير في الفرع أولا أعلاه إلى التطورات المتعلقة بجهود الإصلاح الدستوري المتعلقة بمركز أنغيلا في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٧ - في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وبحسب ما ذكر في محضر الاجتماع (A/C.4/66/SR.2)، قال ممثل المملكة المتحدة إن العلاقة بأقاليمها الواقعة في ما وراء البحار علاقة عصرية تعتمد على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تقرير ما إذا كان يرغب في البقاء مرتبطاً بالمملكة المتحدة أم لا. وقال أيضا إن في الحالات التي يكون فيها الاستقلال خيارا مطروحا ويجسد رغبة واضحة يُعرب عنها شعب الإقليم دستوريا، فإن حكومته ستساعد ذلك الإقليم على تحقيق استقلاله. وفي الحالات التي يرغب فيها إقليم ما في الحفاظ على صلته بالمملكة المتحدة، فإن حكومته تظل ملتزمة بتنميته ومواصلة ضمان أمنه في المستقبل.

٤٨ - وواصل المتحدث كلامه بالقول إن وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث قد أعلن مؤخرا عن استراتيجية الحكومة الجديدة المتعلقة بأقاليم ما وراء البحار. وذكر أن الوقت ليس مناسباً للشروع في تغييرات دستورية إضافية. وبدلاً من ذلك، تركز حكومته على ثلاثة أهداف سياسية عملية: تعزيز التفاعل بين المملكة المتحدة والأقاليم التابعة لها؛ والعمل مع الأقاليم على تعزيز الحوكمة الرشيدة، والإدارة المالية العامة والتخطيط الاقتصادي عند الضرورة؛ وتحسين الدعم المتاح للأقاليم. وتابع يقول إن تنفيذ الاستراتيجية الجديدة سيأخذ اشكالا مختلفة في كل إقليم، وإن الحكومة قد باشرت عملية لاستشارة الجمهور بهدف تشجيع الأقاليم والجهات المعنية الأخرى على الإعلان عن وجهات نظرها بشأن الأولويات. وذكر أن نتائج العملية ستساعد على إعداد الكتاب الأبيض المتعلق بالأقاليم الذي تعتزم الحكومة نشره في عام ٢٠١٢. وقال إن الحكومة ملتزمة بالسماح لكل إقليم بأن يدير شؤونه بنفسه إلى أقصى حد ممكن، وهو أمر يرتب على الإقليم مسؤوليات والتزامات بالتقيد بالحوكمة الرشيدة. وشدد المتحدث أيضا على أن المملكة المتحدة لا تتردد في التدخل في حالات عدم الالتزام بمستويات عالية من النزاهة والحوكمة الرشيدة.

جيم - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٤٩ - اتخذت الجمعية العامة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ القرارين ٨٩/٦٦ ألف وباء بناء على تقرير اللجنة الخاصة (A/66/23) وعلى التوصيات اللاحقة التي أصدرتها اللجنة الرابعة. ويتعلق الفرع "ثانياً" من القرار ٨٩/٦٦ بباء بأنغيلا، ونص فقرات منطوقه على ما يلي:

إن الجمعية العامة،

- ١ - ترحب مرة أخرى بطرح دستور جديد للتشاور العام في عام ٢٠٠٩ بهدف مناقشة الدستور الجديد مع الدولة القائمة بالإدارة بشكل أعمق في عام ٢٠١٠، وتحث على اختتام المناقشات بشأن الدستور في أقرب وقت ممكن؛
- ٢ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم فيما يبذله حالياً من جهود بشأن المضي قدماً في عملية استعراض الدستور داخلياً؛
- ٣ - تؤكد أهمية الرغبة التي سبق أن أعربت عنها حكومة الإقليم في أن توفد اللجنة الخاصة بعثة زائرة إلى الإقليم، وتهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن

تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وتطلب إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

٤ - **تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال** التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لاستطلاع آراء الجمهور. بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٥ - **تهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تساعد حكومة الإقليم على تعزيز** التزاماتها في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بمسائل الميزانية، بدعم إقليمي حسب الحاجة والاقتضاء؛

٦ - **توحيب بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا** اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.